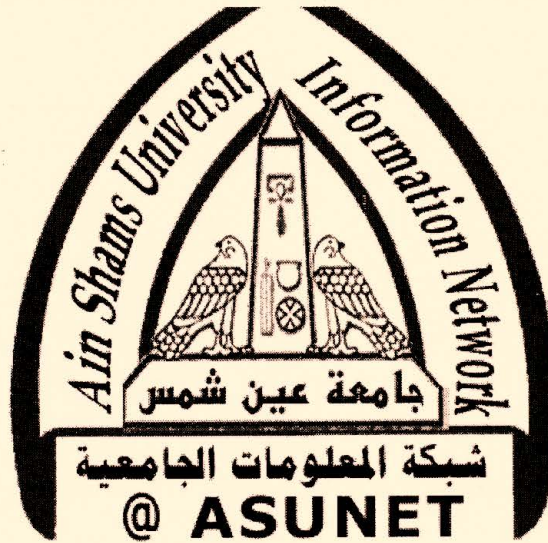




شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم

ترد بالاصل



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية

أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

مقدمة من الطالبة

دينا موفق دهبي

إشراف

الدكتور نضال العريبيد

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

٢٠٠٧

B

٥١٤٢

ملخص البحث

تأثرت سورية بالتطورات والتغيرات العالمية، وحاولت مواكبتها وذلك بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة السورية الأوروبية، كان لابد لها من اعتماد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

وقد أكد الباحث في بحثه على وجود ضرورة لتطبيقها تتجلى في ضرورات اقتصادية وضرورات قياس وإفصاح وضرورات تشريعية ومالية .

وقد بين الباحث العوامل التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتي تتمثل بعوامل بيئية داخلية كالنظام القانوني للدولة، والقوانين الضريبية، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ودور مهنة المحاسبة، ومدى تطور سوق الأوراق المالية، ودعم دراساته النظرية بالدراسة الميدانية التي أظهرت أن هناك نسبة ضئيلة لتطبيق المعايير الدولية في سورية، وأن هناك جملة من العوامل الداخلية الثقافية التي تعيق تطبيقها أيضاً، وقد تمت دراسة كل عامل على حدة للوصول إلى كيفية تجاوزه، وإلى بيئة محاسبية جديدة تعتمد على تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة تساعد على تحقيق الفوائد المرجوة منها.

بطاقة شكر

أتوجه في ختام هذه الأطروحة بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجازها، وأخص بالشكر أستاذي **الدكتور نضال العريب** على الجهود القيمة والتمينة التي بذلها في الإشراف والمتابعة والتوجيهات السديدة التي أغنى بها البحث.

كما أود أن أتوجه بالشكر للسادة المحكمين **الدكتور تيسير المصري**، و**الدكتور سهيل الشيخ** على ما تكبدوه من عناء في قراءة الأطروحة وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

ولا بد من شكر **الدكتور عدنان عابدين** رئيس قسم الدراسات العليا بجامعة لوس انجلوس، و**الدكتور أحمد طباع** الوكيل العلمي للمعهد العالي لإدارة الأعمال. وكل دكاترة قسم المحاسبة والإحصاء الذين كانوا خير عون لي في المسائل العلمية والفنية، وأخص منهم **الدكتور منذر عواد** على إشرافه ومساعدته بإنجاز الحالة الميدانية، كما أشكر **الدكتورة هدى الحصري** و**الدكتور عصام قريط**. وأشكر زملائي الذين لم ييخلوا ببذل كل مساعدة وجهد لإنجاز هذه الأطروحة، رياض عبد الرؤوف، سامر بديرة، محمود كوكش.

وبالنهاية لا بد من شكر جميع الأكاديميين والمدراء الماليين والمحاسبين القانونيين والمحاسبين الذين ضحوا بوقتهم للإجابة على الاستبانات التي كانت في أوقات العمل الصعبة.

الإهداء

« إلى أغلى ما في الوجود، إلى التي ضحت ومازالت في سبيل بلوغنا القمم، إلى التي تشعرني بالأمان والثقة.

أمي التي أحياها أجل رضاها

« إلى الروح التي تحرسني وهي بين جنبي

والذي رحمه الله

« إلى الذي دعمني وكان بقربي حافزاً للاستمرار

أخي الدكتور كمال

« إلى اللتين كانتا ومازالتا وستظلان خير عون لي

أختاي شهيدة وعبداءة

« إلى قرة عيوني ومهجة فؤادي معتذرة عن انشغالي عنهم

أولادي سنا وسارة وشمس الدين

« إلى القلب الكبير الذي يساعد القريب والغريب، إلى التي هي بمثابة المنارة

المديرة : هيفاء قويدر

« إلى اللواتي كانت دعواتهن لي ومشاعرهن معي

ايمان حمدون، رولا قشاش،

زينب وميسون شرجي، فاته شحادة

مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية

مخطط البحث

1. المقدمة:

تزايدت الأهمية النسبية للبيانات المحاسبية المنشورة بالنسبة للمتعاملين مع أسواق المال الدولية مستثمرين كانوا أو مقرضين، فأصبح عنصر المصادقية الواجب توافره في هذه البيانات ضرورة لا بد منها لترشيد قراراتهم، سواءً من قبل المستخدمين المحليين أو الدوليين.

والمحاسبة كعلم اجتماعي تؤثر وتتأثر وظائفها لإنتاج وتوصيل المعلومات بالعوامل البيئية التي تحيط بأداء هذه الوظائف. لذلك نشأت الحاجة إلى ضرورة وضع ضوابط أو مبادئ عامة أو معايير تشكل في مضمونها مجموعة من الإرشادات والتوجيهات للقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية. لذلك قامت العديد من الجهات المهنية والأكاديمية مثل (AICPA) و (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية، و (ASB) في إنكلترا، وكذلك (IASB) وغيرها من المنظمات المهنية في العديد من دول العالم، بالاهتمام بوضع معايير محاسبية تشكل إطاراً عاماً للسياسات الواجب اتباعها في قياس وعرض البيانات المالية الخاصة بعناصر التقارير والقوائم المالية ثم ظهرت إلى الوجود معايير المحاسبة الدولية عقب تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وقد أصبحت دراسة وتحليل المعايير المحاسبية الدولية حاجة ملحة للبحث في إمكانية الاستفادة منها في معالجة الكثير من المشكلات المحاسبية التي تقتضيها التطورات الاقتصادية الحديثة في جميع دول العالم ومنها سورية.

2. مشكلة البحث:

يشهد العالم تطورات اقتصادية هائلة دفعت الدول إلى الدخول في علاقات اقتصادية ومالية أكثر تعقيداً وتشابكاً، وقامت مصالح مترابطة لدرجة كبيرة بين هذه الدول، تشهد عليها اتفاقات التجارة العالمية، والنافتا، بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية دولية وإقليمية. ولما كانت سورية إحدى الدول الساعية للدخول في علاقات اقتصادية دولية وفي مقدمتها اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية، فقد أصبح من الضروري السعي لخلق بيئة اقتصادية ومجتمع مالي ينسجم مع الاقتصادات العالمية ويتكامل معها، من هنا كان لابد من دراسة مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات القطاع الخاص وذلك لتلبية المتطلبات الاقتصادية الجديدة، وإن لم يكن هناك تطبيق لهذه المعايير فالبحث عن الأسباب التي تعيق تطبيقها، وبالتالي كيفية تذليلها ليتحقق تطبيق المعايير الدولية بصيغة ملائمة لخصوصيات الاقتصاد السوري، والبحث يسعى لتقديم المساهمة العلمية المناسبة في هذا الإطار.

3. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أنه يعالج مشكلة معاصرة أصبحت دراستها في الآونة الأخيرة حاجة ملحة، فالتطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد والعلاقات الاقتصادية الدولية المتنامية مع دول العالم تضغط باتجاه تطبيق معايير المحاسبة الدولية. وتأتي أهمية هذا البحث من أنه انفراد في دراسة مثل هذه المشكلة بهدف تقديم المساهمة العلمية المناسبة لمعالجتها.

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- أ. بيان ضرورات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية.
- ب. بيان مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية.
- ت. بيان المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيقها.
- ث. تقديم اقتراحات وحلول لتجاوز تلك المعوقات.

5. الدراسات السابقة:

لم تتناول دراسات سابقة إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية. غير أن دراسات مشابهة تناولت هذه المسألة في دول عربية أخرى. من هذه الدراسات:

1. عادل بن عبد الله الجمعة وأسامة بن محمد الدهامي. 2001، "معوقات توافق معايير المحاسبة المحلية مع المعايير الدولية وطرق العلاج"، رسالة ماجستير، جامعة اليمن.

قد تناولت هذه الدراسة معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية في اليمن والدول النامية، والدول العربية، وكيفية التغلب عليها.

توصلت الدراسة إلى ضرورة إيجاد معايير إقليمية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية المحيطة بالدول النامية، مما يجعل مهمة التوفيق بين معايير المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم أكثر سهولة.

2. محمد بهلول. 1997، "موقف مهنة مراجعة الحسابات من المعايير الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

قد تناولت هذه الدراسة معايير المراجعة المهنية وتحقيق التناغم الدولي لهذه المعايير المهنية، والواقع المهني في سورية، وأسباب عدم تطور المهنة فيها.

توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق كامل معايير المراجعة الدولية، وتكوين لجنة لتساعد على تحقيق الفهم العميق لها لتطبيقها تدريجياً، ولمراقبة جودة عمل المراجعة، وتفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين لتحقيق زيادة التواصل مع التطورات المهنية عالمياً، وإجراء تعديلات قانونية تشمل بعض القوانين المتعلقة بالضرائب بهدف تشجيع الاستثمار.

3. محمد سعيد عبده الحاج، 2002، "إطار مقترح لوضع معايير المحاسبة المالية في الجمهورية اليمنية مع دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراة، جامعة الإسكندرية، مصر.

تناولت الدراسة الأسباب التي تؤثر على تطور المعايير المحاسبية المحلية، وقد خلصت الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لمعايير محاسبية مالية تتسجم مع البيئة اليمنية.

يلاحظ من هذه الدراسات أنها تناولت العوامل المؤثرة على تطور المعايير المحاسبية، كما تناولت مشكلات تطبيق وتوافق معايير المحاسبة الدولية على البيئة الخاصة التي أجريت فيها، وقد خلصت إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يواجه جملة معوقات منها معوقات اقتصادية وقانونية وتعليمية.

6. فرضيات البحث:

1. إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساعد في تلبية احتياجات المستثمرين المحليين والدوليين إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.
2. إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سوف ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد السوري عبر فتح المجال أمام الشركات المحلية للدخول في الأسواق العالمية، وإقامة سوق للأوراق المالية يسهم فيها مستثمرون عرب وأجانب.
3. هناك ميول لدى الوحدات الاقتصادية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية نتيجة التطورات الاقتصادية الحالية.
4. ضعف التأهيل الأكاديمي والعملي للمحاسبين يحول دون انتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
5. عدم توافر الظروف الاقتصادية والتشريعية والمالية يحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
6. يلعب مراجع الحسابات دوراً في انتشار المعرفة بالمعايير المحاسبية الدولية.

7. منهجية البحث:

اعتمد البحث بشكل عام على المنهج الاستنباطي حيث تم الرجوع إلى أدبيات الدراسة لاستخلاص صعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عموماً. وبعد إجراء الإسقاطات اللازمة على الواقع السوري أمكن تحديد فرضيات البحث. وقد استخدمت الدراسة الميدانية للتعرف على المشكلات الموجودة في الواقع العملي في سورية، وبعد تحليل نتائج الدراسة تم التحقق من فرضيات البحث التي أيدتها جملة من عمليات التجريد مكنت الباحث من الوصول إلى جملة توصيات.

هيكلية البحث:

تم تقسيم محتويات البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:
الفصل الأول: ضرورات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: نشأة معايير المحاسبة الدولية

المقدمة.

1. لمحة تاريخية عن تطور الفكر المحاسبي.
 2. دور المنظمات المهنية في تحقيق التوافق الدولي.
 3. معايير المحاسبة الدولية.
- المبحث الثاني: ضرورات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية.

1. ضرورات اقتصادية.
2. ضرورات القياس والإفصاح.
3. ضرورات تشريعية ومالية.

الفصل الثاني: معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية.

المبحث الأول: تأثير العوامل الداخلية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- أولاً: النظام القانوني.
- ثانياً: نمط الملكية السائد.
- ثالثاً: قوانين الضرائب.
- رابعاً: مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- خامساً: دور مهنة المحاسبة.
- سادساً: مدى تطور سوق الأوراق المالية.